

## اتفاق باريس حول التغيرات المناخية يشكل فرصة للجزائر لتطوير الطاقات المتجددة

حول التغيرات المناخية بمبادرة من الجزائر. وسيعرف هذا المنتدى الذي سينظم بإحدى مدن الجنوب الجزائري مشاركة القادة الأفارقة وممثلين عن المجموعة العلمية ومسؤولي الشركات الدولية المختصة في الطاقات المتجددة.

كما سيكون هذا المنتدى الإفريقي "فضاء لعرض التجارب وآخر الابتكارات التكنولوجية المرتبطة بهذا المجال" حسبما أكده الوزير الأول عبد المالك سلال في خطابه بمناسبة انعقاد ندوة باريس.

وأوضح السيد جغلاف أن تمويل مثل هذه المشاريع سيكون من خلال الشراكة في إطار "أصدقاء المرافقة والطموح الجزائري في مجال الحد من التغيرات المناخية التكيف" وهي مبادرة أخرى للجزائر كمال قال.

وقال السيد سلال خلال ندوة باريس "نشجع شركائنا في الشمال والجنوب على الانضمام في إطار أصدقاء مرافقة الطموح الجزائري".

وتوجهها نحو إفريقيا لتغطية حاجياتها في مجال الكهرباء قد تصبح الجزائر رائدة على الصعيد الإفريقي في مجال الطاقات المتجددة.

### الغاز الطبيعي جسر للانتقال الطاقوي

ولضمان الانتقال الطاقوي للجزائر يرى السيد جغلاف أن الغاز الطبيعي يشكل الجسر "المثالي" للانتقال نحو أي اقتصاد معتدل فيما يخص الكربون.

وأشار إلى ما قد تدره الشراكة مع الهند الذي يعد ثالث بلد في العالم من حيث التقليص من الكربون إن قررت تشغيل مصانعها بالغاز الطبيعي كمورد طاقي نظيف مقارنة بالطاقات الاحفورية.

وقال في هذا السياق "يجب توجيه تعاوننا نحو هذا النوع من الشراكة التي تعود بالفائدة على الطرفين".

وأضاف أن "الغاز الطبيعي يعد جسرا للانتقال من الطاقات الاحفورية الملوثة مثل النفط إلى الطاقات المتجددة".

ويعد الغاز الطبيعي الطاقة الاحفورية الأقل تلويثا بنسبة 20 بالمائة من الانبعاث المسببة للاحتباس الحراري مقابل 37 بالمائة بالنسبة للنفط و43 بالمائة بالنسبة للفحم.

أكد الخبير الدولي في شؤون البيئة والتنمية المستدامة والتنوع البيئي احمد جغلاف يوم الأربعاء بالجزائر العاصمة أن اتفاق باريس حول التغيرات المناخية الذي سيعطي "دفعاً قوياً" لصناعة الطاقات المتجددة يشكل فرصة للجزائر التي تتوفر على مؤهلات هامة في هذا المجال.

وقال السيد جغلاف خلال مائدة مستديرة نظمها المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة أن "اتفاق باريس يعد دفعا قويا لصالح صناعة الطاقات المتجددة وأن هذا القطاع كان ينتظر إشارة والتي تجسدت من خلال التزام الدول خلال هذه الندوة".

وأوضح السيد جغلاف الذي ترأس مناصفة للجنة الدولية حول التغيرات المناخية التي سبقت ندوة باريس أنه "من الواضح الآن أن العالم سيتوجه نحو الطاقات المتجددة".

وذكر نفس المتحدث أن 330 مليار استثمرت في هذه الطاقات النظيفة سنة 2015 مع توقع بلوغ أكثر من 1000 مليار دولار سنة 2020 تاريخ دخول هذا الإتفاق حيز لتنفيذ.

واعتبر السيد جغلاف ان هذا التوجه نحو الطاقات المتجددة يعد فرصة بالنسبة للجزائر التي يجب أن تؤمن انتقالها الطاقوي للتحضير لما بعد النفط.

وبالتالي فإن الطاقة الشمسية تعد حسب نفس المتحدث موردا هاما يجب تطويره في الجزائر التي تتوفر على قدرات تتمثل في حوالي 2500 ساعة من الشمس سنويا وهو عدد يفوق بكثير نسب بلدان أخرى كألمانيا (800 ساعة) التي تعد الرائد العالمي في مجال الطاقة الشمسية.

وفي هذا الإطار أبدت الجزائر في ندوة باريس حول التغيرات المناخية نيتها في تطوير هذه الطاقة وإنتاج الكهرباء من أجل تغطية حاجياتها وتصديرها نحو إفريقيا.

من جهته سيساهم المنتدى الإفريقي للطاقات المتجددة الذي ستحتضنه الجزائر ابتداء من سنة 2016 أو 2017 في بلوغ هذا الهدف.

وجاءت فكرة احتضان المنتدى الإفريقي للطاقات المتجددة خلال ندوة باريس

# الحكومة تتجه نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة من بوابة جينيرال إلكترونيك

## مركز تنمية الطاقات المتجددة يوقع اتفاقية رائدة مع المجمع العالمي لاستغلال الطاقات النظيفة

واعتبر أن تخزين الطاقة وإدماج الكهرباء المتناوبة المنتجة من مصادر متجددة ستكون أحد التحديات الكبرى الواجب رفعها.

كما أعرب عن رغبته في مساهمة المجمع في البرنامج الجزائري "الطموح" في مجال الطاقة المتجددة والذي سيسمح للبلاد بالإشعاع على الصعيد الجهوي وان تصبح فاعلا كبيرا في مجال الانتقال الطاقوي في القارة الإفريقية ككل.

يذكر أن البرنامج الوطني المحين للطاقات المتجددة الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 24 ماي 2015 يهدف في أفق 2030 لإنتاج 22 جيغاواط من الكهرباء ذات المصدر المتجدد موجهة للسوق الداخلي و10 جيغاواط إضافية للتصدير.

وستمثل الطاقة ذات المصادر المتجددة نحو 27 بالمائة من الإنتاج الإجمالي للكهرباء في 2030 وضعف القدرة الحالية للحظيرة الوطنية لإنتاج الكهرباء.

وسيسمح هذا الهدف بتخفيض استهلاك الطاقة الأحفورية بـ 9 بالمائة في افق سنة 2030. كما رافع وزير الطاقة صالح خبزي خلال مداخلة في افتتاح المنتدى الجزائري -الأوروبي الأول حول الطاقة عن أهمية استغلال الطاقات الجديدة والمتجددة، قائلا أن الظروف الراهنة تفرض التحول الطاقوي للجزائر لتنوع مصادر الطاقة، مضيفا "من غير المعقول أن لانستغلها"، مؤكدا أن الجزائر ستنتج 368 ميغاواط من الطاقة الشمسية نهاية الصائفة مع استهداف بلوغ 22 ألف ميغاواط مستقبلا.

ووجه الوزير دعوته للخواسب للاستثمار في قطاع الطاقات النظيفة لتوليد الكهرباء، مؤكدا أن الدولة لن تستثمر مباشرة فيها، بل ستدعم هذه الأخيرة بالسماح لها بشراء عقود لإنتاج الكهرباء على مدى 20 سنة بأثمان جد معقولة تسمح بتغطية تكاليف الاستثمار وإنتاج الطاقة، وذلك بالتعاون مع وزارة الطاقة، مشيرا أن 27 بالمائة من الكهرباء سيتم توليدها من الطاقات الجديدة والمتجددة أفاق 2030.

ياسع: "لابد من إدراج البحث العلمي في كل مراحل البرنامج الوطني للطاقات المتجددة" ووقع مركز تنمية الطاقات المتجددة اتفاقية تعاون مع المجمع الأمريكي جينيرال إلكترونيك متعلقة بتطوير الطاقات الجديدة والمتجددة بالجزائر، والتي تعد أولى خطوات انفتاح بلادنا لاستغلال الطاقات النظيفة التي لا تنضب.

وحسب البيان الصادر عن جينيرال إلكترونيك، تسلمت "الفجر" نسخة منه، تهدف هذه الاتفاقية التي تم التوقيع عليها على هامش الأبواب المفتوحة المنظمة من طرف المركز إلى تحفيز وتحقيق مشاريع تعاونية مبتكرة في ميدان يعرف تطورا كبيرا.

وتسعى الاتفاقية إلى تحديد الاحتياجات في ميدان البحث وتنمية الطاقات الجديدة والمتجددة بالجزائر، ابتداء بالانتاج مروراً بالنقل، التوزيع وكذا تسيير الأجهزة عبر حلول رقمية.

وأكد مدير المركز نور الدين ياسع -حسب البيان- على أهمية البحث في تطوير صناعة الطاقات الجديدة والمتجددة مشيرا إلى أن هذا النوع من الشراكة يساهم بالتأكيد في تحرير مبادرات البحث والابداع والتطوير في هذا المجال التكنولوجي إضافة إلى مد جسور أكثر بين عالمي البحث والصناعة.

وحسبه فإن البحث العلمي ينبغي أن يشارك في كل مراحل البرنامج الوطني للطاقات المتجددة، مضيفا أن نسق البحث وتطوير والإيضاح يتطلب دعما عبر إدراج سياسات تكنولوجية وعمليات السوق.

وقال: "يعتبر هذا الدعم لمجال الطاقات المتجددة أولوية وطنية وخيار استراتيجي لتطوير حلول طاغوية جديدة يمكن الاعتماد عليها تكون نظيفة وبأسعار معقولة، وينبغي أن يأتي هذا الدعم من السلطات ومن الشركات الخاصة".

من جهته، أكد الرئيس المدير العام لجنيرال إلكترونيك لمنطقة شمال غرب إفريقيا توفيق فرج أن هذه الاتفاقية ستسمح للجزائر بالحصول على أحسن التكنولوجيات في العالم في مجال الطاقات المتجددة وكذا في مجال الشبكات.